

مراجعة الحسابات في بيئة المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية والتجارة الإلكترونية

أ. بحيدة احمد

جامعة الجزائر 3

bahaidaahmed@yahoo.fr

ملخص

تغلب مهنة مراجعة الحسابات كغيرها من المهن الحرة دوراً كبيراً إتجاه العديد من الأطراف، من خلال مهمتها المتمثلة في إضفاء الثقة والمصداقية على القوائم المالية التي أفصحت عنها الأنظمة المحاسبية، وكذا الممارسات والمبادلات التجارية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين.

إن ما يميز علمنا المعاصر اليوم، هو غزو العديد من المستجدات لجميع مجالات الأعمال، فعلى سبيل المثال لا الحصر المستجدات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات، يظهر ذلك من خلال توظيف تقنية المعلومات في إدارة مختلف الأعمال والمبادلات التجارية، وكذا في معالجة العديد من العمليات المالية والمحاسبية، عن طريق وسائل وبرامج ووسائط إلكترونية، أين ساهم كل ذلك في النهاية الى بروز ما يعرف بالأنظمة المحاسبية الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية... الخ.

من خلال بحثنا سنحاول الربط بين مراجعة الحسابات كمتغير تابع و المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية بالإضافة الى التجارة الإلكترونية كمتغيرين مستقلين، لمعرفة الى أي مدى أثر هاذين المتغيرين على أعمال مراجع الحسابات.

الكلمات الدالة: المراجعة، التدقيق، مراجعة الحسابات، المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية، معايير المراجعة، الرقابة، نظام الرقابة الداخلية، التجارة الإلكترونية، المراجعة المستمرة، الخدمات التوكيدية.

Résumé

La révision des comptes joue un grand rôle, à l'instar de toutes les professions libérales, au profit de plusieurs parties, à travers sa mission qui consiste à apporter la confiance et la crédibilité aux états financiers publiés par les systèmes comptables ainsi que les pratiques et les échanges commerciaux entre les différents agents économiques.

Ce qui distingue le monde moderne d'aujourd'hui, c'est l'apparition de nombreux développements dans tous les domaines de l'entreprise, par exemple, les développements liés à la technologie de l'information, qui trouve des applications dans la gestion des différentes affaires et les échanges commerciaux, ainsi que dans le traitement de la plupart des opérations financières et comptables, par le biais de programmes et des médias électroniques. Ces nouveautés ont contribué à l'émergence de nouveaux concepts comme les systèmes de comptabilité électronique, le commerce électronique Etc.

A travers notre recherche, nous allons essayer de lier la révision des comptes, comme variable dépendante avec le traitement électronique des données comptables et le commerce électronique en tant que variables indépendantes, pour voir dans quelle mesure ces concepts impactent les travaux de l'auditeur.

مقدمة.

يشوب عالمنا المعاصر غزو تكنولوجيا المعلومات كل المجالات، ومجال المحاسبة والمراجعة من ضمنها، حيث كان لتكنولوجيا المعلومات إنعكاسات جلية على مهنة المحاسبة و المراجعة، سواء جراء توظيفها في أعمال المحاسبة، ويتجلى ذلك من خلال الانتقال من النظام المحاسبي التقليدي - اليدوي - إلى النظام المحاسبي الحديث - الإلكتروني - الذي يعتمد على توظيف الأجهزة الإلكترونية مثل الكمبيوتر وبرامجه في الأعمال المحاسبية، أو من خلال الممارسات أو الأعمال التجارية التي أصبحت تعتمد في تبادلاتها بشكل كبير على وسائل تكنولوجيا حديثة ضمن ما يطلق عليه حاليا بالتجارة الإلكترونية كل تلك المستحدثات التي مست سواءً مجال المحاسبة (النظام المحاسبي) أو الممارسات التجارية لا محالة سيكون لها تأثيراً أيضاً على المراجعة، سواء من خلال العلاقة التي تربط المراجعة بالمحاسبة أو قطاع الأعمال عموماً، أو من خلال أيضاً إستعانة مهنة المراجعة بمختلف برامج الكمبيوتر والأجهزة الإلكترونية في أداء مهامها.

كما أن التزايد المستمر والمتطور في تشغيل البرامج ومعالجة البيانات المحاسبية، بإستخدام تقنية المعلومات لدى المؤسسات، لا بدّ وأن يكون لها الأثر الهام على مهنتي المحاسبة والمراجعة، ورغم التحديات التي تواجه المحاسبين والمراجعين أمام إستخدام هذه التقنية، فإنها أيضاً وسعت أفاقهم وزادت من قيمة الخدمات التي يؤدونها، لكن مازال موضوع المراجعة في بيئة المعلومات يفترض أن المرجح ليس لديه أي معرفة بالبيئة الإلكترونية، وعلى هذا الاساس قامت الهيئات المهنية بإصدار معايير المراجعة المتعلقة بتقنية المعلومات والتي تدور حول التعريف بمكونات ومصطلحات الحاسبات الألية إضافة إلى مراجعة النظم الألية، وفي هذا المجال مثلاً كان إهتمام الإتحاد الدولي للمحاسبين بارزاً من خلال إصدار معايير دولية للمراجعة تخصّ هذا الجانب - البيئة الإلكترونية -.

يسعى بحثنا هذا الى محاولة الربط بين المراجعة كمتغير تابع من جهة، والمعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية والتجارة الإلكترونية كمتغيرين مستقلين من جهة ثانية، بغية محاولة الوصول الى أهم الآثار الناجمة عن هذا الترابط، هذا الاخير الذي مكنتنا من صياغة السؤال الجوهرى لهذا البحث على النحو الآتي:

ما أثر الإستخدام الإلكتروني للبيانات المحاسبية والتجارة الإلكترونية على أعمال مراجع الحسابات ؟

كي تتمكن من الاجابة على الإشكالية المطروحة إستعنا بطرح الاسئلة الفرعية الآتية:

- ما مفهوم مراجعة الحسابات وما هي أهم أهدافها؟
- ما حال إجراءات المراجعة ومعاييرها ونظم الرقابة الداخلية في ظل الإستخدام الإلكتروني للبيانات المحاسبية؟
- كيف يمكن الإستعانة بالحاسوب في أداء إختبارات المراجعة؟
- ما القيمة المضافة للتجارة الإلكترونية لمراجعة الحسابات؟

قصد المتمكين من الإجابة على التساؤلات المطروحة حاولنا الإستعانة بمجملتها من الفرضيات هي

على النحو الآتي :

- بالرغم من التباين الموجود بين التشغيل اليدوي والتشغيل الإلكتروني لنظام المعلومات المحاسبية إلا أنه لا توجد إختلافات جوهرية بين المراجعة في حالة وجود حاسوب من عدمه.
- إجراءات وأساليب المراجعة المتبعة في ظل النظام اليدوي سوف تحتاج لا محالة إلى تعديلات للوصول إلى تحقيق نتائج في ظل النظام الإلكتروني.
- ستؤدي المبادلات التجارية الإلكترونية الى خلق مهام وخدمات جديدة لمراجع الحسابات لم تكن موجودة في ظل الممارسات التجارية العادية.

سنحاول الاجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات المطروحة من خلال التفصيل في العناصر الآتية:

- مراجعة الحسابات المفهوم والأهداف.
- إجراءات المراجعة في ظل الإستخدام الإلكتروني للبيانات المحاسبية.
- إستخدام الحاسوب في أداء إختبارات المراجعة.
- معايير المراجعة، ونظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة الاستخدام الإلكتروني للبيانات المحاسبية.
- التجارة الإلكترونية وتأثيرها على مراجعة الحسابات.
- المراجعة المستمرة والخدمات التوكيدية لمراجع الحسابات

.I

:

مراجعة الحسابات المفهوم والأهداف.

1.1: مفهوم مراجعة الحسابات: إن التدقيق (المراجعة) كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية وتعني الشخص الذي يتحدث بصوت عال، وقد نشأت هذه المهنة منذ القدم، إذ أن الفراعنة في مصر والإمبراطوريات القديمة قي بابل وروما واليونان كانوا يتحققون من صحة الحسابات عن طريق الإستماع إلى المدقق في الساحة العامة، حول الإيرادات والمصروفات، كما إن الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قد جعل موسم الحج فرصة لعرض حسابات الولاية وتدقيقها، علماً أن التدقيق كان يشمل المراجعة الكاملة 100%، وكان غرضه الرئيسي إكتشاف الغش والخطأ ومحاسبة المسؤولين عنها، وقد لخصت أهداف التدقيق في ذلك الوقت بمقولة (هو لأجل التأكد من نزاهة الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية).¹

التدقيق كمفهوم حرفي يقصد به فحص البيانات أو السجلات أو الأرقام بقصد التحقق من صحتها.²

غير أن للتدقيق مفهوماً مهنيًا يقصد به الفحص الإنتقادي المنظم للبيانات المحاسبية المثبتة في السجلات والدفاتر والقوائم المالية للوحدة التي تُدقق حساباتها بقصد إبداء رأي في محايده عن مدى صحة أو دقة هذه البيانات ودرجة الإعتماد عليها وعن مدى دلالة القوائم المالية والحسابات الختامية التي أعدتها الوحدة عن نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة وعن مركزها المالي عن الفترة التي تناولتها عملية الفحص والتدقيق.³

بالإضافة إلى ما سبق هنالك العديد من التعاريف حظيت بها مراجعة الحسابات نذكر من بينها يلي:

- التدقيق بصورة رئيسية فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحيد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها أو حجمها أو شكلها القانوني وقد عرف إتحاد المحاسبين الأمريكيين (التدقيق بأنه إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات (الأرصدة) الاقتصادية والأحداث وتقييمها بصورة موضوعية لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين).⁴

- عبارة عن مهمة إصدار رأي مدعوم ومبرر عن حجم ومستوى التوافق ما بين حالة أو وضعية ما والإطار المرجعي الخاص بها وعلى ضوء هذا التعريف فإن مهمة التدقيق = المرجعية + حقل التنفيذ أو التطبيق.⁵

- وحسب جمعية المحاسبة الأمريكية AAA* المراجعة هي « عملية منظمة لجمع و تقييم أدلة الإثبات، عن مدى صحة العمليات والأحداث الاقتصادية للتأكد من درجة التطابق مع المعايير الموضوعية، وكذا توصيل النتائج إلى الأطراف المعنية ».⁶

- عُرفت أيضاً على أنها « إختبار تقني صارم و بناءً بأسلوب من طرف مهني مؤهل و مستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، ومدى إحترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف، وعلى مدى إحترام القوانين والمبادئ والقواعد المحاسبية المعمول بها، في الصورة الصادقة على الموجودات وفي الوضعية المالية ونتائج المؤسسة ».⁷

2.1: أهداف المراجعة وعلاقتها بالمحاسبة: تعتبر الإدارة هي المسؤول عن وضع نظام محاسبي ملائم يتضمن إجراءات الرقابة الداخلية المناسبة مع حجم وطبيعة أعمالها، حيث لا بد وأن يقتنع المراجع بمناسبة و سلامة النظام المحاسبي، وبالتسجيل الفعلي للمعلومات المحاسبية، هذا و تساعد أنظمة الرقابة الداخلية المراجع عادة في توفير القناعة المطلوبة، لذا وجب على المراجع أن يفهم نظام المحاسبة وأنظمة الرقابة الداخلية، ويقوم بتقييمها حتى يتمكن من تحديد توقيت ومدى إجراءات المراجعة.⁸

تمثل المحاسبة مهمة إجراءات جمع وتصنيف و قيد المعلومات المالية لغرض تحضير البيانات المحاسبية من قبل المؤسسة حتى يتسنى لها اتخاذ القرارات التي تخصها.⁹

أما المراجعة فهي عبارة عن مجموعة من النظريات والمبادئ التي تنظم فحص البيانات المسجلة بالدفاتر والسجلات والمستندات للتأكد من صحتها وتحديد مدى درجة الإعتماد عليها، ومدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي.¹⁰

فالمحاسب يبدأ عمله بتسجيل العمليات المحاسبية بدفتر اليومية، ثم ترجيلها إلى دفتر الأستاذ ثم إجراء التسويات الجردية اللازمة وفي النهاية عرض نتائج العمليات في القوائم المالية .

فبعد إنتهاء عمل المحاسب يبدأ المراجع عمله وذلك بتحليل ما حوته تلك القوائم المالية من بيانات للتأكد من صحتها و عدالة تصويرها الواقع الحقيقي للمؤسسة.

مما سبق ليظهر جلياً أن عمل المراجع يبدأ من حيث ينتهي المحاسب، فالعلاقة التي تجمع الطرفين علاقة وطيدة تكاملية، إذ يمكن تشبيهها بتلك العلاقة القائمة بين القاضي والمحامي، حيث يشترط في كل فريق الخلفية

العلمية المتساوية ولكن يضاف إلى المراجع والقاضي الحياد والإستقلال والحكم الشخصي.¹¹

إلا أن طبيعة كل منهما تختلف فالمحاسبة عمل إنشائي بينما المراجعة عمل تحليلي، وأن المحاسب موظف لدى المؤسسة خاضع بالتبعية لإدارته، تنحصر مهمته في تسجيل العمليات وتبويبها ومن ثم عرض القوائم المالية وفق إرادة القائمين على المؤسسة، بيد أن المراجع لا تربطه بالمؤسسة رابطة التبعية بل هو شخص فني مستقل وخبير مهني محايد، تنحصر مهمته في ما حوته القوائم المالية من بيانات للتأكد من صحتها وإبداء رأيه حولها.

في بداية ممارسة التدقيق كان ينظر إليه على أنه وسيلة الهدف منها هو إكتشاف الخطأ والغش والتزوير والتلاعب الموجود في الدفاتر و السجلات، وأن مهمة المدقق تنحصر فقط على تعقب تلك الأخطاء والعمل على إكتشافها أي التحقق من الدقة الحسابية للدفاتر و السجلات، وإستمر الحال هكذا حتى عام 1897 عندما أقر القضاء الإنكليزي في بعض أحكامه أن الهدف الرئيسي للتدقيق ليس إكتشاف الأخطاء أو الغش و التزوير والتلاعب الموجود في الدفاتر والسجلات وإنه ليس مفروضاً على المدقق ان يقوم بعمله وهو يشك في كل ما يقدم إليه من البيانات والمعلومات التي يطلبها، ومن هنا بدأ المدقق يفصح عن رأيه الفني في تقريره عن صحة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية.¹²

وعموماً يمكن القول بأن التدقيق علم و مهنة، متطوران، شأنه شأن المحاسبة، وقد تطور الإثنان مع التطور الكبير الذي صاحب مرافق الحياة في جميع مجالاتها وبصرف النظر عن طبيعة نشاطاتها، ولا شك ان من بين أهم هاته التطورات التي مست مرافق الحياة، نجد تكنولوجيا وتقنية المعلومات التي لم تدع ولا مجال إلا غزته وأثرت فيه، وما مجال المحاسبة والمراجعة إلا أكبر دليل على ذلك، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في خضم العناصر المقبلة.

II. مراجعة الحسابات في بيئة الاستخدام الإلكتروني للبيانات المحاسبية.

- 1.2: إجراءات المراجعة في ظل الإستخدام الإلكتروني للبيانات المحاسبية: يؤدي إستخدام الحاسوب في الأنظمة المحاسبية إلى مواجهة المراجع مجموعة من التغيرات التي ترتبط بخصائص الحاسوب، إلا أن ذلك كما أسلفنا لا يغير في أهداف ومفهوم المراجعة، والمراجع لما يلجأ إلى القيام بإجراءات المراجعة في ظل الإستخدام الإلكتروني لا بد له من¹³:
- التأكد من المستندات الأولية مثل الفواتير هل تمثل عمليات فعلية ومرتبطة بنشاط المؤسسة.
 - التأكد من أن البيانات التي تم إدخالها في الحاسوب حقيقية ومتطابقة مع البيانات المتواجدة بالمستندات الأولية.
 - التأكد من أن نتائج الحاسوب يمكن الحصول عليها بإستخدام البرامج أو البيانات التي تم إدخالها.
 - أن تحدد ما إذا كانت البرامج تمثل علاقة منطقية ومقبولة بين بيانات المدخلات والنتائج المستخرجة من الحاسوب.
 - أن يفحص مدى إمكانية إدخال بيانات غير شرعية أثناء تشغيل البرامج.
 - أن يتأكد من عدم إجراء تعديلات غيرقانونية على برامج الحاسوب ومن وجود الصيانة الكافية لأجهزة الحاسوب.

- المراجع مسؤول عن عملية أو كيفية إعداد البيانات داخل الحاسوب وهي المرحلة التي حلت محل الأنماط التقليدية.

وبخصوص التغييرات التي ستواجه المراجع جراء الإستخدام الإلكتروني للبيانات المحاسبية والتي أشرنا إليها سابقا (أعلاه) يمكن حصرها في النقاط الآتية¹⁴:

- بالنسبة لأدلة المراجع: سيجد المراجع أن اليوميات و السجلات الوسيطة لم تعد عنصر أساسيا في تدفق المعلومات.

- بالنسبة للسجلات: سيجد المراجع أن السجلات محفوظة على أقراص وأوسطة لا يمكن قراءتها مباشرة، إذ يمكن طباعتها في أي وقت إذا أراد ذلك.

- بالنسبة للقيود في سجلات دفتر الأستاذ: سيجد المراجع أن الحسابات لا تحتوي على الحركة السابقة بل على الأرصدة فقط لكن يمكن إظهارها إن أراد ذلك.

ومجمل القول بإختصار أن مجالات عمل المراجع في ظل بيئة الاستخدام الإلكتروني للبيانات المحاسبية تتمثل فيما يلي¹⁵:

- فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

- فحص ومراجعة إدخال البيانات بالحاسوب.

- فحص ومراجعة إعداد البيانات بالحاسوب.

- فحص ومراجعة النتائج المستخرجة من الحاسوب.

2.2: إستخدام الحاسوب في أداء إختبارات المراجعة : يأخذ إستخدام الحاسوب في أداء عملية المراجعة

الأشكال الآتية:

1.2.2: المراجعة حول الحاسوب (أو ما يعرف بنظرية المراجعة حول الحاسوب): تؤدى المراجعة حول الحاسوب

من خلال فحص ومقارنة مدخلات الحاسوب مع مخرجاته، أي أن المراجع يعمل بتجاهل الحاسوب، لكن هذه العملية تتطلب توافر أدلة كافية ومخرجات الحاسوب تكون مقروءة¹⁶.

بشكل اخر أي بناء على هذه الطريقة يقوم المراجع بفحص المدخلات والمخرجات فقط بمعنى أن المراجع يفترض صحة تشغيل البيانات في الحاسب الآلي في حالة أن المدخلات والمخرجات سليمة¹⁷.

وتتسم هذه النظرية ببساطتها وسهولة تنفيذها من قبل مراجع الحسابات، وتقتضي أن تتم عملية المراجعة للبيانات التي تغذى بها الحاسوب والتأكد من دقتها وسلامتها، ثم مراجعة البيانات والمعلومات الخارجة من الحاسوب واليقين من سلامة تداولها، وبخصوص العمليات التشغيلية لهذه البيانات فيما بين هاتين المرحلتين يفترض سلامتها سلامة ماحولها¹⁸.

2.2.2: المراجعة من خلال الحاسوب (نظرية المراجعة من خلال الحاسوب): ومفادها أن المراجع يأخذ

عينات ويقوم بإعادة تشغيلها مرة أخرى من خلال الحاسوب بواسطة الخبراء في مؤسسة التدقيق، أو بواسطة الخبراء

داخل المؤسسة تحت المراجعة لكن بإشراف مباشرة من المراجع نفسه ، فهنا المراجع لا يهمل الحاسوب بل يركز عليه، وعلى برامجه مباشرة أكثر من نتائج التشغيل مثل المخرجات والملفات، أي أن برامجه سوف ينظر لها المراجع كهدف للمراجعة¹⁹.

أي أن المراجع يقوم ببناءً على هذه الطريقة بالتأكد من سلامة تشغيل البيانات داخل أجهزة الحاسب الآلي، كذلك يتأكد من صحة ودقة نتائج التشغيل²⁰.

وتبدو أهمية الأخذ بهذه الطريقة فيما يتعلق بالأنظمة المعقدة، وتقتضي تأكيد مراجع الحسابات من سلامة البيانات الداخلة إلى الحاسوب، ثم التأكد من سلامة تشغيل هذه البيانات بداخل الحاسوب، وبالتحقق من سلامة البيانات وتشغيلها فيها بين المرحلتين، فيفترض هنا بأن البيانات والمعلومات الخارجة من الحاسوب سليمة سلامة ما قبلها، وهذه تتطلب درجة كبيرة من الخبرة بالحسابات الإلكترونية والتطورات المتتابعة فيها لدى مراجع الحسابات²¹.

3.2.2: المراجعة بالحاسوب: فعلى هديها فإن الحاسوب وبرامجه تستخدم كأداة من أدوات المراجعة، وفي ظل هذا الأسلوب ينظر المراجع إلى الحاسوب وبرامجه كمساعدين عند أداء الإختبارات.

تتم عمليات تجهيز البيانات بالحاسوب الإلكتروني وفق ثلاثة مراحل وهي²²:

- مرحلة المدخلات (أو مرحلة تغذية الحاسوب الإلكتروني بالبيانات) أو من وسائط كتابة البيانات لتغذية الحاسوب بها.

- مرحلة تشغيل البيانات (المدخلات) إلكترونياً.

- مرحلة المخرجات والتي تأتي في صورة من صور الوسائط الخاصة بالمدخلات.

يوجد من يتبنى أسلوب آخر يتمثل في المراجعة بدون إستخدام الحاسب الآلي وغالباً ما يستخدم المراجع هذه الطريقة عندما يقوم بمراجعة منشأة في مرحلة التحول إلى إستخدام أنظمة الحاسب الآلي أو اذا كان يفحص بعض الأنظمة التي لا تطبق الحاسب الآلي إلا بصورة مبسطة، وباستخدام هذه الطريقة يقوم المراجع بفحص وتقييم الرقابة الداخلية وتقييم السجلات²³.

3.2: معايير المراجعة في ظل بيئة الاستخدام الإلكتروني للبيانات المحاسبية: سنحول إستظهار ضمن هذا العنصر أثر الإستخدام الإلكتروني للبيانات المحاسبية من عدمه، على معايير المراجعة، وذلك على النحو التالي:

1.3.2: المعايير العامة: لم تتأثر هذه المعايير كثيراً في ظل الإستخدام الإلكتروني للبيانات المحاسبية، لأنها معايير ترتبط بشخصية المراجع بالدرجة الأولى، إلا أنه يجب مراعاة ما يلي:

- بخصوص معايير التأهيل العلمي والتدريب العلمي: حيث يقصد بهذه المعايير أنه ينبغي أن يقوم بإجراء إختبارات المراجعة شخص أو أشخاص يتوفر لديهم القدر الكافي من الكفاءة والتأهيل والتدريب بما يتلائم مع كونهم

مراجعين، ولقد كان نقص الكفاءة والتدريب لدى مراجعي الحسابات في بيئة الاستخدام الإلكتروني للبيانات وراء زيادة حدة مشاكل الحاسوب²⁴.

فلقد أصبح على المراجع الإلتزام بهذه المعايير في ظل الحاسوب، أن يختار تأهيل وتدريب ذا طابع خاص، يعتمد فيه على الإلمام بمفاهيم الحواسيب والبرمجة وتنظيم وحفظ الملفات وتكنولوجيا المعلومات وكيفية إدارة البيانات وتشغيلها على الحاسوب، ونشرها على شبكة الانترنت، ومفاد ماسبق أن مراجع الحسابات في ظل الحاسوب وتقنية المعلومات لا بد له من أن يكون مؤهلاً ومدرباً، لكن إجراءات التأهيل و التدريب هذه تختلف عن إجراءات تأهيل وتدريب مراجع الحسابات العادي (في ظل المراجعة التقليدية)²⁵.

- معيار الإستقلال والحياد: يجب على مراجع الحسابات في ظل الحاسوب أن يكون مستقلاً ومحيداً في الواقع والظاهر فلا بد أن يظهر مفهوم الإستقلال بشقيه الفعلي والظاهري على كل أعضاء فريق المراجعة، خاصة من هم من خارج مكتب المراجعة مثل خبير النظم والانترنت والاتصال... الخ²⁶.

ويري أحد الباحثين أن إستخدام نظم الحاسبات الإلكترونية في إدارة البيانات المحاسبية داخل المؤسسات أو كأداة في عملية المراجعة لم يؤثر بالسلب أو الإيجاب في مفهوم معيار الإستقلال أو إمكانية تطبيقه، حيث ينبغي أن يتمتع المراجع بالإستقلال المادي والذهني عند أدائه لكافة مهام المراجعة في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية شأنه في ذلك عند مراجعة نظم التشغيل اليدوي للبيانات²⁷.

- معيار بذل العناية الكافية: إن إستخدام نظم الحاسبات الإلكترونية سواء في إدارة البيانات المحاسبية للمؤسسات محل المراجعة أو كأداة في عملية المراجعة لم يؤثر في مفهوم معيار بذل العناية المهنية، حيث ينبغي أن يبذل المراجع العناية المهنية المناسبة عند مراجعته لنظم التشغيل الإلكتروني للبيانات شأنه في ذلك عند مراجعته لنظم التشغيل اليدوي للبيانات، إلا أن إستخدام نظم الحاسبات الإلكترونية في إدارة البيانات المحاسبية، له تأثير سلبي على إمكانية تطبيق معيار بذل العناية المهنية المناسبة، خاصة عند مراجعة نظم الحاسبات المتقدمة، بحيث في ظلها تزداد تبعية المراجع للوفاء بهذا المعيار وهذا بسبب تعقيد بيئة هذه النظم المتقدمة وما تفرضه من بذل للعناية والجهد الكبير لأداء مهام المراجعة²⁸.

كما أن إستخدام نظم الحاسبات الإلكترونية كأداة في المراجعة يؤثر بالإيجاب على إمكانية تطبيق معيار بذل العناية المهنية الملائمة، حيث أن إستخدام هاته النظم تمكن المراجع من توظيف قدرات الحاسوب الهائلة في أداء مهامه، ففي ظل مراجعة نظم الحاسبات المتقدمة لا يمكن القول بأن المراجع قد بذل العناية المهنية الملائمة إلا إذا إستخدم الحاسبات كأداة في عملية المراجعة، (حيث أن المراجع الذي لا يستخدم الحاسبات الإلكترونية كأداة في مراجعة نظم الحاسبات المتقدمة، يشبه الطبيب الذي تخلو عيادته من أي آلات إلكترونية) وما يفرز ذلك من زيادة وقت وتكلفة المراجعة.

2.3.2: معيار العمل الميداني: تعتبر معايير العمل الميداني الثلاث هي المعايير التي تحكم سلوك مراجع الحسابات في تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، وذلك من خلال تخطيط وتقسيم العمل والإشراف على المساعدين وتقييم مدي إمكانية الإعتماد على نظم الرقابة الداخلية وتقلص الأدلة الكافية، وتختلف كيفية الإلتزام بهذه المعايير في حالة المراجعة في ظل الحاسوب عنها في ظل التشغيل اليدوي على النحو الأتي²⁹:

- فيما يتعلق بمعيار التخطيط السليم للعمل وتقسيمه والإشراف الملائم على المساعدين، نجد أنه سيواجه المراجع عند وضع الخطة العامة للمراجعة ضرورة تقييم إختيار أنواع من الرقابة لا توجد في ظل التشغيل اليدوي.
- قد تتطلب عملية المراجعة مساعدين لا ينتمون لمكتب المراجعة، خاصة لما يضطر المراجع للإستعانة بمختصين أو خبراء من خارج المكتب، فيما يخص مثلاً برامج الحاسوب وأنظمة التشغيل... الخ.
- صعوبة مراقبة تشغيل المساعدين وأدائهم لمهام كثيرة على الحاسب الألي نفسه.
- فيما يتعلق بمعيار مدى إمكانية الإعتماد على نظام الرقابة الداخلية يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير تأثراً باستخدام الحاسوب الألي لما لذلك من أثر على خطة وبرنامج المراجعة النهائي.
- فيما يتعلق بجمع الأدلة الكافية والملائمة، إذ يتطلب وفاء المراجع بهذا المعيار إدراك أثر إستخدام الزبون على الأدلة من جهة، وإجراءات جمع هاته الأدلة من جهة أخرى، فقد تتغير أنواع الأدلة الواجب جمعها بسبب عدم وجود مستندات المصدر، كما قد تتغير وسائل جمع الأدلة بسبب أن المراجع يضطر إلى إستعمال الحاسوب وبرامجه لأغراض الفحص المادي الذي يؤديه في النظام اليدوي.

3.3.2: معايير التقرير: تتضمن معايير إعداد التقرير مهمة توضيح ما إذا كانت القوائم المالية الختامية قد تم تصورها طبقاً للقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وبيان مدى ثبات المؤسسة في تطبيق المبادئ المحاسبية، وبيان مدى إفصاح القوائم بشكل كاف عن جميع البيانات الجوهرية، وضرورة الإفصاح عن رأي المراجع في القوائم المالية .

فإستخدام نظم الحسابات الإلكترونية سواء في إدارة البيانات المحاسبية أو كأداة في عملية المراجعة لا يؤثر على مفهوم أو إمكانية تطبيق أي معيار من معايير إعداد التقرير، فلا بدّ للمراجع أن يلتزم بمعايير إعداد التقرير بصرف النظر عن نظم تشغيل البيانات موضوع المراجعة (إلكترونية كانت أو يدوية) .

4.2: نظام الرقابة الداخلية في ظل الاستخدام الإلكتروني للبيانات المحاسبية: إن الاستخدام الإلكتروني للبيانات المحاسبية سوف يكون له محالة الأثر على نظام المعلومات المحاسبية، وعلى إعتبار ان هذا الأخير من مكونات نظام الرقابة الداخلية فإن هذا الأخير سيتأثر أيضاً، ذلك ما نحاول إظهاره في خضم العناصر الآتية.

1.4.2: أثر الاستخدام الإلكتروني للبيانات المحاسبية على النظام³⁰: يُسهم نظام المعلومات المحاسبية بصورة إيجابية في تقديم المعلومات المفيدة في مجال التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات، ولكي تحقق المعلومات فوائدها المرجوة ينبغي أن تكون دقيقة وملائمة وتقدم في التوقيت والمواعيد المناسبة، أي ضرورة الأخذ بأحدث تقنية للمعلومات ونحن بصدد تصميم نظام المعلومات المحاسبية، لهذا إستخدمت المؤسسات الحاسبات الإلكترونية في تشغيل بياناتها وذلك لما توفره من سرعة ودقة في تشغيل وتداول البيانات.

بيد أن إستخدام نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات أدى إلى خلق بيئة ساعدت على الوقوع في الأخطاء وإرتكاب الغش وإنتشار الفيروسات داخل الحاسوب إلى الحد الذي يؤثر على كفاءة وفعالية النظم، وللحد من هذه الأخطاء والمخالفات وجب بناء نظام جيد للرقابة الداخلية، وفي هذا الخصوص أشار مسح أجرته لجنة المراجعة البريطانية عام 1990 إلى أن إجراءات الرقابة الداخلية قد كشفت عن 23% من حالات الغش في ظل نظم الحاسبات في بريطانيا، وكشفت المراجعة الداخلية عن 13%، وكشفت المراجعة الخارجية عن 1%، وتم إكتشاف

60% بالصدفة، أما النسبة الباقية 3% فقد إعترف بما مرتكبوها، ويؤكد هذا المسح مدى فعالية الرقابة في إكتشاف الغش في ظل نظم التشغيل الإلكتروني.

وتتضمن الرقابة الداخلية بمفهومها الواسع ثلاثة عناصر تتمثل في:

- الرقابة المحاسبية: حيث تهدف إلى تحقيق الدقة، الوقتية، العدالة، في التقارير المحاسبية.
- الرقابة الإدارية: وتهدف إلى الرقابة على الأصول وتطبيق السياسات وتوزيع السلطات والمسؤوليات.
- الرقابة التشغيلية: وتهدف إلى خلق بيئة تشغيل فعالة تزداد فيها الثقة بالحاسوب.

2.4.2: النظام المتكامل للرقابة الداخلية في ظل نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية: يمكن وضع إطار

لنظام متكامل للرقابة الداخلية يقوم على المفهوم الواسع لها، حيث يقسم إلى ثلاثة نظم فرعية هي الرقابة الإدارية، الرقابة المحاسبية، والرقابة التشغيلية، و لكل نظام من هذه النظم الفرعية هدف يسعى إلى تحقيقه من خلال الإجراءات الرقابية الملائمة، وتتكامل هذه النظم الفرعية لتحقيق في النهاية الهدف العام لنظام الرقابة الداخلية وهو منع أو إكتشاف الأخطاء والمخالفات والرقابة على تصحيحها وتدنية حسائرها، وستناول الإجراءات الخاصة بكل نظام فيما يلي³¹:

1.2.4.2: الرقابة الإدارية: لتحقيق أهداف الرقابة الإدارية في ظل نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات ينبغي أن

تتضمن مايلي:

- الرقابة التنظيمية: حيث عرف معهد المحاسبين القانونيين الكندي الرقابة التنظيمية في ظل نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات بأنها تقسيم المهام داخل وخارج قسم التشغيل الإلكتروني للبيانات، وذلك بهدف تدنية الأخطاء والمخالفات في ظل إستخدام هذه النظم.

تقوم الرقابة التنظيمية على وجود خطة تنظيمية سليمة تحدد الإدارات والأقسام التي تشملها المؤسسة وتحدد إختصاصات وواجبات ومسؤوليات كل إدارة أو قسم، وكذا فصل قسم التشغيل الإلكتروني للبيانات عن الأقسام المستفيدة من خدمات الحاسوب، والفصل بين العاملين في قسم التشغيل الإلكتروني مثل معدّي البرامج، رقابة وصيانة نظام التشغيل، إدخال البيانات، وتشغيل الحاسوب، إعداد كلمة السر والرقابة عليها... الخ.

- الرقابة على إعداد وتوثيق النظام: يساعد الإعداد والتوثيق الجيد لنظام التشغيل الإلكتروني في تسهيل عملية المراجعة، حيث يقدم للمراجع المستندات التي تمثل سنداً كافياً للمراجعة وتتناول الرقابة على إعداد وتوثيق النظام ما يلي:

➤ الرقابة على إعداد النظام: وتهدف إلى بناء نظام يتضمن إجراءات الرقابة الكافية على تطبيقات الحاسوب ويعمل بما يتفق مع مواصفات التشغيل المعيارية، ويمكن إختباره ومراجعته بصورة مرضية.

➤ الرقابة على توثيق النظام: يتضمن التوثيق السجلات والتقارير، أوراق العمل، وبرامج النظام، وتعليمات التشغيل.. الخ والتي تساعد على وصف النظام والإجراءات المستخدمة لأغراض أداء مهام تشغيل البيانات، ويؤدي التوثيق الجيد للنظام إلى زيادة فهم المراجع للرقابة على تطبيقات النظام.

- الرقابة على توزيع مخرجات النظام: تهدف الرقابة على توزيع مخرجات نظام التشغيل الإلكتروني على الأشخاص المصرح لهم بذلك وتوزيعها في التوقيت المناسب.

- الرقابة الإدارية على أمن النظام: يمكن التغلب على معظم مخالفات الحاسوب من خلال التخطيط الإداري الجيد الملائم لأمن النظام والذي يعمل على تحقيق أقصى منافع من أمن النظام.

2.2.4.2 الرقابة التشغيلية: لتحقيق أهداف الرقابة التشغيلية في ظل نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات لابد من

أن تتضمن مايلي:

- الرقابة من خلال الوحدات الآلية والبرامج: وتشمل الإجراءات الرقابية التي يمكن تطبيقها على التشغيل الإلكتروني للبيانات من خلال كل من الوحدات الآلية والبرامج مايلي:

➤ الرقابة من خلال الوحدات الآلية: وهي مجموعة من إجراءات الرقابة المبنية داخل الحاسبات والتي يعدها صانعو الحاسبات بغرض دقة تشغيلها.

➤ الرقابة من خلال البرامج: وتوجد مجموعة من البرامج التي تقوم بأداء بعض الوظائف الهامة على مستوى النظام ككل، مثل وظيفة الإدارة والرقابة ويؤدي نظام التشغيل وظيفتي الإدارة والرقابة على كل العمليات التي يؤديها الحاسوب وتوزيع وقت وتجهيزات الحاسوب على البرامج التطبيقية.

- الرقابة على أمن النظام: يتوقف الاعتماد على البيانات التي يقدمها نظام التشغيل إلى حد كبير على مدى كفاية إجراءات الرقابة على أمن النظام، وضعف الرقابة على أمن النظام يؤدي إلى التشغيل غير المصرح به للعمليات وعدم دقة تقارير وسجلات البيانات، وإنتهاك سرية البيانات.. الخ.

تضم إجراءات الرقابة على أمن النظام مايلي:

➤ الرقابة على أمن التجهيزات: حيث تهتم هاته الرقابة بالبيئة المادية لتجهيزات الحاسوب، حيث تشمل مبنى الحاسوب ومعداته، ووسائل إخراج وإدخال البيانات وتلعب الرقابة على أمن التجهيزات دوراً هاماً في منع حدوث مخالفات الحاسبات وإكتشافها وتدنية حسائرها .

➤ الرقابة على أمن البرامج والبيانات: وتهدف إلى السماح للمصرح لهم فقط بالوصول لملفات البيانات، فهي تلعب دوراً هاماً في منع مخالفات الحاسبات وإكتشافها أو تدنية حسائرها.

3.2.4.2: الرقابة المحاسبية: على الرغم من أن استخدام الحاسبات في تشغيل البيانات المحاسبية قد إقتضى ضرورة وجود مجموعة جديدة من إجراءات الرقابة المحاسبية إلا أن الهدف منها لم يتغير، ولتحقيق هذا الهدف في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات ينبغي أن تتضمن الرقابة والمحاسبة ما يلي:

- إجراءات الرقابة على إعداد البيانات: ويقصد بإعداد البيانات تجهيز وفحص والتصديق على المستندات الأصلية للعمليات، وتهدف الرقابة المحاسبية على إعداد البيانات إلى التحقق من دقة البيانات قبل إدخالها لنظام الحاسوب و ذلك بالعمل على منع الأخطاء والمخالفات أو إكتشافها أو الرقابة على تصحيحها وتدنية حسائرها.

- إجراءات الرقابة على المدخلات: حيث يتم تجميع البيانات من المستندات الأصلية وتصحيحها ونقلها على وسائل يمكن قراءتها بواسطة الحاسوب، ثم يتم إدخالها للحاسوب فهنا لا بدّ من القيام بفحص البيانات و المستندات التي تم إعدادها من مختلف الأقسام، وذلك قبل إدخالها في الحاسوب للتأكد من دقتها و عدم تحريفها أثناء تحويلها.

- إجراءات الرقابة على تشغيل البيانات: يعتبر التشغيل وظيفة داخلية يقوم بها الحاسوب وذلك وفقاً لبرامج التشغيل، وتوجد مجموعة من الإجراءات الرقابية التي يمكن إتباعها في هذا المجال وهي:

➤ إجراءات منع الخطأ والمخالفات: تؤدي الرقابة المحاسبية على المدخلات إلى التحقق من أن البيانات المستخدمة في التشغيل دقيقة و يمكن الاعتماد عليها، أما الرقابة المحاسبية على التشغيل فإنها مفيدة لأغراض إكتشاف الأخطاء والرقابة على تصحيحها.

➤ إجراءات إكتشاف الخطأ والمخالفات: وهي مجموعة من إجراءات الرقابة المحاسبية التي تهدف إلى إكتشاف الأخطاء والمخالفات في عملية التشغيل.

➤ إجراءات الرقابة على تصحيح الخطأ والمخالفات: وهي مجموعة من إجراءات الرقابة المحاسبية التي تهدف إلى التأكد من تصحيح الأخطاء .

- إجراءات الرقابة على المخرجات: ومن أهم إجراءاتها مايلي:

➤ إجراءات منع الخطأ والمخالفات: لا توجد إجراءات للرقابة المحاسبية تعمل على منع الخطأ في مخرجات نظام التشغيل الإلكتروني، لكن تحقيق هذا الهدف ممكن، من خلال إجراءات الرقابة الإدارية على توزيع المخرجات و إجراءات الرقابة التشغيلية، فإجراءات الرقابة المحاسبية على المخرجات تعمل على إكتشاف الأخطاء والمخالفات والرقابة على تصحيحها، وتدنية حسائرها وليس منعها.

➤ إجراءات إكتشاف الخطأ والمخالفات: وهي مجموعة من إجراءات الرقابة المحاسبية بغرض إكتشاف الأخطاء والمخالفات في المخرجات.

➤ إجراءات الرقابة على تصحيح الأخطاء والمخالفات: وتهدف هذه الإجراءات إلى التحقق من أن الأخطاء والمخالفات المكتشفة في المخرجات قد تم تصحيحها بدقة و إعادتها للتشغيل في الوقت الملائم.

III. مراجعة الحسابات في ظل التجارة الإلكترونية: بفضل التقنيات المتطورة في مجالي المعلومات والاتصالات الى جانب الامكانيات الجديدة التي دخلت في عالم الشركات أصبح بإمكانها مهما كان حجمها أن تتصل ببعضها البعض وتعقد الصفقات وتنجز المعاملات وتتعاون فيما بينها، كل ذلك بتكلفة أقل وبممتهى السهولة واليسر والمرونة يفوق ماكان متوفراً لها في السابق، الأمر الذي سيكون له الأثر على المفاهيم والتصورات والأشكال والطرق المستعملة التي ستسلكها، ولقد أدى ذلك الى خلق مايسمى بالشركات الافتراضية والتجارة الإلكترونية³².

في خضم هذا العنصر سنحاول التطرق الى عرض لمفاهيم عامة حول التجارة الإلكترونية، و تأثيرها على الخدمات التي يقدمها مراجع الحسابات وذلك على النحو الآتي:

1.3: مفاهيم حول التجارة الإلكترونية³³: شهد الربع الأخير من القرن العشرين نمواً هائلاً في متغيرات بيئة الممارسة المحاسبية و المراجعة، وهذا نتيجة التغيرات التي عرفتها تكنولوجيات المعلومات والتجارة الإلكترونية، حيث كانت لهذه التغيرات تأثير ملموس وجوهري على ممارسات الأعمال ومن ثم على نظام المعلومات المحاسبية وبالضرورة على إجراءات خدمات المراجع.

تُعرف التجارة الإلكترونية على أنها عمليات تبادل السلع و الخدمات إلكترونياً، سواء باستخدام التبادل الإلكتروني للبيانات EDI** أو البريد الإلكتروني E-MAIL أو الفاكس أو التحويلات الإلكترونية للأموال EFT*** أو عبر شبكة المعلومات الدولية INTERNET أو أي وسيلة إلكترونية أخرى... الخ. فمن خلال التعريف نلاحظ بأن التجارة الإلكترونية تقوم على أدوات إلكترونية هي من نتاج ثورة تكنولوجيا المعلومات من أهمها مايلي:

- التبادل الإلكتروني في البيانات، شبكة المعلومات الدولية، التحويل الإلكتروني للأموال.
- وسائل الاتصال الإلكتروني مثل الفاكس، البريد الإلكتروني... الخ، أي وسيلة إلكترونية مستحدثة.
- إن التجارة الإلكترونية تنطوي على تبادل، سواء كان التبادل خاص بالسلع أو الخدمات.
- إن التجارة الإلكترونية سيكون لها أثر حتمي على ممارسات الأعمال مثل الشراء والبيع و التمويل... الخ، ومن ثم على نظام المعلومات المحاسبية وبالتالي على عمل مراجع الحسابات.
- التجارة الإلكترونية تأخذ نوعين او شكلين هما :

➤ تجارة إلكترونية بين مؤسسات أو منشآت الأعمال.

➤ تجارة إلكترونية بين مؤسسات الأعمال والمستهلك - الفرد-.

2.3: تأثير التجارة الإلكترونية على خدمات مراجع الحسابات: نعلم أن الخدمة التقليدية - الصورة أو الوجه الغالب - لمراجع الحسابات لزيائنه هي المراجعة السنوية للحسابات، ونتيجة لظهور التجارة الإلكترونية وإعتمادها على تكنولوجيا المعلومات خاصة الأنترنت، أدى ذلك إلى ظهور نظام المعلومات المحاسبية الفورية RTA وبالتالي تأثرت الخدمات التي يقدمها مراجع الحسابات لزيائنه، وذلك من خلال ما يلي :

- تطوير ممارسة المراجعة السنوية وبالتالي ظهور ما يعرف بالمراجعة المستمرة الفورية المباشرة باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

- إستحداث خدمة التأكيد على الموقع WEB.TRUST.

- تطوير مجال الخدمات الاستشارية: فنتيجة لثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و التجارة الإلكترونية أصبحت المؤسسات تطلب خدمات إستشارية جديدة من مراجع الحسابات خاصة في مجال تصميم نظم المعلومات المحاسبية الفورية وأمن وسلامة المعلومات و الرقابة الإلكترونية... الخ.

3.3: المراجعة المستمرة (الإلكترونية): كان من نتائج ظهور الانترنت والاستخدام المتزايد للتجارة الإلكترونية بروز الحاجة إلى المراجعة المستمرة (الإلكترونية)، فمع التطور التقني في المعلومات تدرجت قطاعات الأعمال في استخدامها و تشغيلها ومعالجتها، احتفاظاً بالمعلومات و البيانات الخاصة بالعمليات التجارية، نتيجة التقدم المستمر في تكنولوجيا الويب WEB تدرجت اللغة المستخدمة في قطاع الأعمال الإلكتروني من تبادل المعلومات إلكترونياً EDI، ولذا أصبحت المراجعة الإلكترونية المستمرة ضرورية بسبب إعتقاد الكثير من مؤسسات الأعمال على اللغة العالمية للتقرير المالي XBRL^{****} لإعداد أنظمتها المالية ومن ثم نشر تقاريرها على الانترنت، وفي الوقت الحالي تحظى لغة XBRL على دعم من قبل هيئات المحاسبة المالية لإكسابها مزيداً من الإنتشار في قطاع الأعمال، وال XBRL لغة الكترونية تستخدمها المنشآت لتسجيل وعرض المعلومات المالية، وباستخدام هاته اللغة فإن البيانات يتم إدخالها مرة واحدة و معالجتها لتظهر في أشكال عدة سواء للطباعة أو تظهر بلغة HTML على موقع المؤسسة الإلكتروني أو لتعبئة النماذج المطلوبة من الجهات الرقابية.

إن هذه المعالجة الإلكترونية للبيانات و المعلومات المالية من نشأتها أن تنتج معلومات مالية فورية ، كما أن هذا التغيير من النظام المحاسبي التقليدي إلى النظام المحاسبي الفوري يتطلب إجراءات مراجعة تماشى مع طبيعة النظم المحاسبية و المستندات الإلكترونية، ونشير هنا إلى أن الهدف الأساسي من مراجعة القوائم المالية ومعايير المحاسبة المتعارف عليها لا يتغير بسبب التحول في النظم المحاسبية من المعالجة التقليدية إلى الإلكترونية، لكن إجراءات المراجعة ممكن أن تتغير بسبب اختفاء مسار المراجعة، وهذا ما أوجب ظهور مشروع المراجعة المستمرة³⁴.

ففي عام 1990م بدأ كل من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA^{****}) ومعهد المحاسبين القانونيين الكندي (CICA^{*****}) في إعداد مشروع مهني حول المراجعة المستمرة، مشيرين إلى بعض الإرشادات التي يجب على المراجع الحسابات أن يأخذها بعين الاعتبار في ظل تعاملاته مع الزبائن في البيئة الإلكترونية التي تختلف عن البيئة التقليدية، وتعرف المراجعة المستمرة على أنها: « منهجٌ يمكنُ مراجعو الحسابات من تقديم توكيدات مكتوبة وليس رأياً حول موضوع المراجعة، وتقدم التوكيدات من خلال أشكال مختلفة من تقارير المراجعة للمساهمين والإدارة... الخ وذلك بشكل فوري أو بعد فترة قصيرة من وقوع الأحداث ذات العلاقة بموضوع المراجعة»³⁵.

كما تعرف على أنها: «عملية منظمة لتجميع الأدلة الإلكترونية للمراجعة كأساس معقول لإبداء رأي في محابد بشأن مدى صدق التقارير والمعلومات المالية المعدة في نظام معلومات محاسبي فوري غير ورقي»³⁶.

4.3: الخدمات التوكيدية لمراجع الحسابات: إن ما إستحدثته بيعة تقنية المعلومات وأنشطة التجارة الإلكترونية من خلال خدمات جديدة تقدمها مهنة المحاسبة و المراجعة، قد أدى إلى إحداث تغييرات جذرية في ممارسة و تنظيم المهنة، ولذا فقد أدركت المنظمات المهنية العالمية أهمية طبع إرشادات حول دور المهنة في الإستجابة للتطورات التقنية.

1.4.3: مفهوم الخدمات التوكيدية: هناك العديد من المفاهيم المتعلقة بالخدمات التوكيدية نلخصها فيما يأتي³⁷:

تُعرفُ الخدمة التوكيد بأها خدمة مهنية مستقلة تضمن جودة المعلومات المنشورة لمتخذي القرارات.

ولقد عرّفَ التقرير المعدّ من طرف اللجنة الخاصة للخدمات التوكيدية عام 1996م، الخدمات التوكيدية على أنها: « خدمات مهنية مستقلة تهدف إلى تحسين وضمان جودة المعلومات ومحتواها لأغراض إتخاذ القرارات ». وكان ظهور تقلص الخدمات التوكيدية بمثابة إضافة جديدة لخدمات مراجعي الحسابات، فلم يعد يقتصر دور المراجع على مراجعة القوائم المالية و إبداء الرأي حيالها و تقديم الاستشارات بل أصبح يقدم خدمات جديدة تتمثل في توكيده لضمان جودة المعلومات، وعلاوة على ذلك أصبح مسؤولاً عن تقديم هذه الخدمة لفئة غير المساهمين.

إن الخدمات التوكيدية التي يمكن للمراجع تقديمها تشمل نوعين حسب ما ورد في تقرير اللجنة الخاصة للخدمات التوكيدية، فمع بداية سنة 2000م، قامت اللجنة التنفيذية للخدمات التوكيدية بوضع مبادئ ومعايير الثقة في المواقع الإلكترونية، وحددت نوعين من الخدمات التوكيدية سنتناولها فيما يأتي.

2.4.3: أنواع الخدمات التوكيدية: هناك نوعين للخدمات التوكيدية التي يقوم بها المراجع هي³⁸:

1.2.4.3: إضفاء الثقة في موقع المؤسسة على الأنترنت: في عام 1997م قدم كل من معهد AICPA و CICA خدمة WEB TRUST SEAL لإضفاء الثقة في موقع المؤسسة على الأنترنت، وتضيف هذه الخدمة ضماناً لأمنية وسلامة الموقع الإلكتروني، وما يحوي ذلك الموقع من معلومات، لكن بدون إضافة أي ضمانات بجودة السلعة أو الخدمة المعروضة في ذلك الموقع، وحتى يحصل موقع ما على التصديق من ال WEB TRUST فإن ذلك يتطلب أن يكون نشاط الموقع معروفاً إضافة إلى ضرورة وجود إجراءات إضافية تؤكد أن معلومات العميل آمنة و محمية من أي إستخدام غير قانوني.

لقد قدم المعهدان مجموعة من المبادئ و المعايير اللازمة لتأكيد الثقة في عمليات التجارة الإلكترونية بين المستهلكين ومنشآت الأعمال و فيما يلي عرض مختصر لها:

- التأكد من وجود أساليب ممارسة نشاط التجارة الإلكترونية، و الإفصاح الكامل عن السلعة أو الخدمة المقدمة وكيفية تنفيذ العملية والإجراءات المتوفرة لدى المؤسسة بخصوص إستشارات الزبائن.
- الإحتفاظ بإجراءات رقابية عن إكتمال وموضوعية وشفافية الصفقات، على أن تتضمن توكيدات بتنفيذ الصفقات الإلكترونية طبقاً للاتفاقيات.
- الإحتفاظ بإجراءات فعالة تؤكد حماية وسرية المعلومات.

ولكي تتحصل مؤسسة ما على ختم تأكيد الثقة على موقعها الإلكتروني، فإنه يجب على إدارتها تقديم تأكيدات و ضمانات بشأن توافر المبادئ والمعايير في موقعها الإلكتروني (مثل الأمن، وممارسة الأعمال، وسلامة

المعاملات، والسرية والإفصاح الكامل) وبعد ذلك يأتي دور مراجع الحسابات المستقل لإبداء رأيه حول التأكيدات فيما يتعلق بإتباع المبادئ في الإفصاح عن المعاملات التجارية الإلكترونية ووجود الإجراءات الرقابية التي تضمن إكمال العمليات و مراقبة وحماية المعلومات.

2.2.4.3: الثقة والإعتماد على النظام الخاص بشركة التجارة الإلكترونية: وبخصوص الخدمة التوكيدية التي

يقدمها مراجع الحسابات تتمثل في إضافة الثقة في النظام القائم في شركات التجارة الإلكترونية، وهناك مجموعة من المبادئ يجب توفرها لتأكيد إمكانية الاعتماد على أنظمة شركات التجارة الإلكترونية، كما حددها CICA و AICPA وهي توفر النظام وضمان سلامته وتحديثه وقابلية الصيانة.

ولكي تحصل شركة التجارة الإلكترونية على شهادة من المراجع بما يؤكد إمكانية الاعتماد على نظامها فإنه يجب عليها أن تقوم بتعريف وتبليغ أهدافها وسياساتها وتحقيق كل مبدأ من المبادئ السالفة الذكر، وأن تستخدم الإجراءات والموظفين والأجهزة والبيانات وجميع التجهيزات لتحقيق المبادئ السالفة الذكر، وأن تراقب النظام وتتخذ الإجراءات اللازمة لتحقيق مدى الالتزام بتوفير المبادئ السابقة، وفي الأخير فمراجع الحسابات يبدي رأيه حول تأكيدات الإدارة فيما يتعلق بإتباع المبادئ المطلوبة لضمان توفر وسلامة ومتابعة النظام مع وجود الإجراءات الرقابية التي تضمن الثقة فيه.

الخاتمة

في خضم هاته الأسطر السالفة حاولنا القدر المستطاع الإشارة الى تأثير إدارة تقنية المعلومات للبيانات المحاسبية والتبادلات التجارية الإلكترونية على أعمال مراجع الحسابات، ومن وراء هاته الدراسة خلصنا الى جملة من نتائج أهمها على النحو الآتي:

- كنتيجة هامة تم الوقوف عليها هي بأنه لا توجد إختلافات جوهرية بين المراجعة في حالة وجود حاسوب من عدمه، فأهداف المراجعة وطبيعتها لا تتغير، ومفهومها في ظل إستخدام الحاسوب لا يختلف عنه في ظل التشغيل اليدوي لنظام المعلومات المحاسبية، إلا أنه توجد إختلافات خاصة فيما يتعلق بإجراءات جمع وتبويب وتخزين المعلومات المحاسبية، لأن هذه المعلومات بالنسبة للحاسوب موجودة في بطاقات أو أشرطة ممغنطة أو مخزنة داخل الحاسوب، بدلا من دفاتر اليومية وتسجيلات الأستاذ في النظام اليدوي، كما إن الإجراءات والأساليب التي يعتمدها المراجع عند قيامه بتقييم نظام الرقابة الداخلية، وجمع الأدلة تتأثر عند وجود الحاسوب، وبالتالي وجب على المراجع أن يكون على معرفة كاملة بأجهزة وبرامج وأنظمة تشغيل الحاسوب، وعليه فإن إجراءات وأساليب المراجعة المتبعة سوف تحتاج لا محالة إلى تعديلات للوصول إلى تحقيق نتائج.

- ساهم توظيف تقنية المعلومات في إدارة الممارسات المحاسبية و المبادلات التجارية في ظهور وتكليف مراجعي الحسابات بمهام جديدة لم تكن موجودة في ظل النظام التقليدي او اليدوي، كخدمات إضفاء الثقة في الموقع والخدمات التوكيدية والمراجعة المستمرة.

- ساهم الإستخدام الإلكتروني للبيانات المحاسبية في خلق نظام رقابة موسع يضم بالإضافة الى الرقابة الإدارية والمحاسبية المألوفتان في النظام التقليدي او اليدوي الرقابة التشغيلية التي كانت نتاج توظيف الحواسيب وبرمجتها في إدارة الأعمال المحاسبية.

- في ظل التوظيف المتنامي لتقنية المعلومات في إدارة الممارسات المحاسبية و التجارية وحب على مراجعي الحسابات القيام بتدريبات و تريضات في هذا المجال - تقنية المعلومات - قصد الإلمام به و ضمان تنفيذ المهام بكفاءة و نزاهة و في الاجال المحددة.

- توظيف تقنية المعلومات بقدر ما لها من إيجابيات، لها ايضا بعض السلبيات، فلا بدّ هنا من توفير عناصر الامن والسلامة والصيانة في الانظمة والوسائل الالكترونية، و المضي قدماً في إستغلال هاته التقنيات لما لها من أثر إيجابي في توقيت و تكلفة و نتائج مهام المراجعة.

- تباين تأثر معايير المراجعة بالاستخدام الإلكتروني للبيانات المحاسبية وهذا راجع لخصوصية كل معيار.

الهوامش :

¹ هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 17.

² عبد الرزاق محمد عثمان، أصول التدقيق والرقابة الداخلية، الطبعة الأولى، الدار النموذجية، بيروت، 2011، ص 11.

³ عبد الرزاق محمد عثمان، نفس المرجع، ص 11-12.

⁴ هادي التميمي، نفس المرجع، ص 20.

⁵ Bernard GRAND, Bernard VERDALLE, **Audit comptable et financier**,

P 9-10 Edition ECONOMICA , paris , 1999.

⁶ منصور حامد حمود، أبو العلاء الطحان، وآخرون، أساسيات المراجعة، مطبعة مركز التعليم المفتوح، جامعة القاهرة، مصر،

1998، ص 7.

⁷ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

2005، ص 9.

⁸ عصام مرعي، مجموعة سابا وشركائهم، أدلة التدقيق الدولية - اتحاد المحاسبين الدولي - الطبعة الأولى - دار العلم للملايين، بيروت

لبنان، 1987 ص 40.

⁹ هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق الحديث من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن عمان،

2006، ص 22.

¹⁰ طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006،

ص 17.

¹¹ خالد امين عبدالله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2007، ص 18.

¹² عبد الرزاق محمد عثمان، نفس المرجع، ص 12-13.

¹³ محمد الفيومي محمد، علاء الدين محمد الدميري، وآخرون، دراسات متقدمة في المراجعة، الناشر قسم المحاسبة، الاسكندرية

مصر، 2005، ص 7.

- ¹⁴ عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات في بيئة التخصصه واسواق رأس المال والتجارة الإلكترونية، الدارالجامعية الاسكندرية، مصر، 2004، ص 40.
- ¹⁵ هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق الحديث من الناحية النظرية والعملية، مرجع سبق ذكره، ص 143.
- ¹⁶ عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 40.
- ¹⁷ إصدارت المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، مراجعة ومراقبة داخلية (المراجعة الخارجية)، المملكة العربية السعودية، ص 41
- ¹⁸ يوسف محمود جريوع، إستخدام الحاسبات الإلكترونية في عملية المحاسبة، مجلة الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 118، ص 26، على الموقع www.ascasociety.org.
- ¹⁹ عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق ذكره ص 41.
- ²⁰ المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، مرجع سابق، ص 41.
- ²¹ يوسف محمود جريوع، مرجع سبق ذكره، ص 26.
- ²² يوسف محمود جريوع، مرجع سبق ذكره، ص 26.
- ²³ المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، مرجع سابق ذكره، ص 41.
- ²⁴ سمير كامل محمد، أساسيات المراجعة في ظل بيئة نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات، دارالجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، دون ذكر سنة النشر، ص 219.
- ²⁵ عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 15.
- ²⁶ عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 15.
- ²⁷ سمير كامل محمد، نفس المرجع، ص 227.
- ²⁸ سمير كامل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 231.
- ²⁹ عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 16.
- ³⁰ سمير كامل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 62.
- ³¹ سمير كامل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 64-70.
- ³² إدارة نظام التجارة العالمي لجمع طلال ابو عزالة الدولي، التجارة الإلكترونية المفاهيم والتصورات، مجلة الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 116، على الموقع الإلكتروني للمجمع، www.ascasociety.org.
- ³³ حسين عبيد، شحاتة السيد، المراجعة المتقدمة في بيئة الاعمال المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007/2006، ص 57.
- ³⁴ عبيد سعد المطيري، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة تحديات وقضايا معاصرة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004 ص 45.
- ³⁵ عبيد سعد المطيري، نفس المرجع، ص 46.
- ³⁶ حسين عبيد، شحاتة السيد، مرجع سبق ذكره، ص 61.
- ³⁷ عبيد سعد المطيري، مرجع سبق ذكره، ص 39-44.
- ³⁸ عبيد سعد المطيري، مرجع سبق ذكره، ص 39-44.
- * AAA: American Accounting Association.
- ** EDI: Electronic Data Interchang.
- *** EFT: Electronic Funds Transfer.
- **** XBRL: Extensible Business Reporting Language.
- ***** AICPA : American Institute of Certified Public Accountants.
- ***** CICA : Canadian Institute of Chartered Accountants.

المراجع:

1. هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 17.
2. عبد الرزاق محمد عثمان، أصول التدقيق والرقابة الداخلية، الطبعة الأولى، الدار النموذجية، بيروت، 2011، ص 11.
3. **Audit comptable et financier**, Bernard GRAND, Bernard VERDALE ,
Edition ECONOMICA , paris ,1999, P 9-10.
4. منصور حامد حمود، أبو العلاء الطحان، وآخرون، أساسيات المراجعة، مطبعة مركز التعليم المفتوح، جامعة القاهرة، مصر، 1998، ص 7.
5. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 9.
6. عصام مرعى، مجموعة سابا وشركائهم، أدلة التدقيق الدولية - اتحاد المحاسبين الدولي - الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، 1987 ص 40.
7. هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق الحديث من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن عمان، 2006، ص 22.
8. طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 17.
9. خالد امين عبدالله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2007، ص 18.
- 10.
- مد الفيومي محمد، علاء الدين محمد الدميري، وآخرون، دراسات متقدمة في المراجعة، الناشر قسم المحاسبة، الاسكندرية مصر، 2005، ص 7.
- 11.
- بد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات في بيئة التخصصه واسواق رأس المال والتجارة الإلكترونية، الدارالجامعية الاسكندرية، مصر، 2004، ص 40.
- 12.
- لمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، مراجعة ومراقبة داخلية (المراجعة الخارجية)، المملكة العربية السعودية، ص 41.
- 13.
- وسف محمود جريوع، إستخدام الحاسبات الإلكترونية في عملية المحاسبة، مجلة الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 118، ص 26، على الموقع www.ascasociety.org.
- 14.
- ير كامل محمد، أساسيات المراجعة في ظل بيئة نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات، دارالجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، دون ذكر سنة النشر، ص 219.
- 15.
- دارة نظام التجارة العالمي لمجمع طلال ابو عزالة الدولي، التجارة الالكترونية المفاهيم والصورات، مجلة الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 116، على الموقع الالكتروني للمجمع www.ascasociety.org.
16. حسين عبيد، شحاتة السيد، المراجعة المتقدمة في بيئة الاعمال المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007/2006، ص 57.
17. عبيد سعد المطيري، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة تحديات وقضايا معاصرة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004 ص 45.